مجتمع

العراق: اعتقال مصري قتل أربعة في البصرة

اعتقلت وزارة الداخلية في العراق مصرياً يُقيم في محافظة البصرة (جنوب) اتهم بقتل أربعة من مواطنيه وتقطيع جثثهم في جريمة غير مسبوقة. وأوضحت الوزارة أن شرطة البصرة باشرت بمساندة الاستخبارات تنفيذ الإجراءات اللازمة بعد ورود معلومات عن العثور على أجزاء جثث مقطعة لأشخاص مرمية في مكبين للنفايات بمنطقتي الطويسة ودور النفط بالبصرة. ولاحقاً، جرى تحديد هوية الجاني واعتقل بعد هروبه إلى بغداد، وهو مصري اعترف بقتل مواطنيه الأربعة وتقطيع أجسادهم وتوزيعها في مناطق متفرقة بمدينة البصرة. (العربي الجديد)

أميركا الوسطى: مصرع 13 شخصاً جراء الأمطار

لقي 13 شخصاً في السلفادور وغواتيمالا حتفهم في فيضانات وانهيارات أرضية سبّبتها الأمطار الغزيرة التي تشهدها دول أميركا الوسطى، كما أعلنت سلطات البلدين. وفي السلفادور، الدولة الأكثر تضرراً حتى الآن، لقي خمسة أشخاص حتفهم في انهيار أرضي في منطقة تاكوبا الغربية، كما ذكر رئيس الدفاع المدني لويس أمايا. وتأتي هذه الوفيات في أعقاب مصرع شخصين الأحد الماضي، إثر سقوط شجرة وعمود على سيارة كانت تسير على طريق سريع في العاصمة. أضاف أمايا أن أربعة أشخاص آخرين فارقوا الحياة في الفيضانات في وقت سابق. (فرانس برس)

إبادة غزة في أرقام الأمم المتحدة

أعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، خلال افتتاح الدورة الـ56 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، أن نحو مليون نازح فلسطيني اضطروا إلى النزوح مجدداً منذ تكثيف إسرائيل هجماتها على مدينة رفح جنوبيّ قطاع غزة في السابع من مايو/ أيار الماضي. وأكد أنه يشعر بالرعب من تجاهل أطراف النزاع في غزة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مشيراً إلى أن هناك وفيات ومعاناة يصعب تصديقها. أضاف تورك: «نتيجة للهجمات الإسرائيلية المكثفة، قُتل أو جُرح أكثر من 120 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023». كذلك أكد تدهور الوضع في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مشيراً إلى أن 528 فلسطينياً، من بينهم 133 طفلاً، قتلوا على يد جنود أو مستوطنين إسرائيليين منذ أكتوبر 2023. من جهة أخرى، قال المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، إن المجاعة تتسارع في القطاع، محذراً من أن 3500 طفل يهددهم الموت جراء سوء التغذية. أضاف المكتب في بيان أن غزة «تتجه للمجاعة بشكل متسارع، والاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية يقودان مؤامرة لمنع وصول المساعدات والبضائع إلى شعبنا، ونطالب بتدخل دولي فوري وعاجل لوقف هذه الجريمة».

(الأناضول)

تهجير الفلسطينيين في غزة مستمر (بشار طالب/ فرانس برس)

ليبيا: أول إعدام في جرائم مقابر ترهونة

طرابلس ـ **أسامة علي**

أعلنت النيابة العامة في ليبيا أخيراً أن محكمة جنايات طرابلس أصدرت حكماً بإعدام أحد عناصر مليشيات الكانيات، المسؤولة عن ارتكاب جرائم المقابر الجماعية في ترهونة رمياً بالرصاص، وذلك بعد إثبات قتل المدان مواطناً عثر على جثته بين تلك التي انتشلت من المقابر الجماعية. وأورد بيان الحكم أن «المدان مسؤول عن ارتكاب انتهاكات جسيمة طاولت حقوق سكان في المدينة، من بينها قتل مواطن، وأيضاً عن جرائم أخرى نفّذها مع متهمين آخرين تقرر ملاحقتهم». تزامن ذلك مع إصدار دائرة الجنايات في محكمة استئناف مدينة الخمس، أحكاماً ضد ثلاثة متهمين بارتكاب جرائم المقابر الجماعية في ترهونة، وشملت سجن اثنين 13 عاماً مع الشغل، وحرمانهما من حقوقهما المدنية خلال تنفيذهما العقوبة وخمس سنوات بعدها، وسجن الثالث خمس سنوات.

جاء ذلك في الذكرى الرابعة لتحرير ترهونة من سيطرة مليشيات الكانيات التي ارتكبت انتهاكات واسعة في حق سكان المدينة، خلال مشاركتها في عدوان مليشيات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس عامي 2019 و2020، ودفنت عشرات بعد قتلهم في مقابر جماعية. ومنتصف يناير/ كانون الثاني الماضي، اتهم النائب العام في ليبيا، الصديق الصور، 51 شخصاً، من بينهم أجنبيان، بارتكاب جرائم المقابر الجماعية في ترهونة، وأصدر تسع نشرات لجلب متهمين كانوا في السعودية والإمارات ومصر وتونس. وأوضح الصور حينها أن النيابة العامة أصدرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة 400 أمر ضبط لمتهمين في قضية المقابر الجماعية في ترهونة، وأنه طلب من السلطات المصرية استرداد ستة متهمين أوقفوا في القاهرة وصفهم بأنهم «مطلوبون رئيسيون».

وفي شأن الطلبات التي قدمها أهالي الضحايا للقضاء، كشف الصور أن النيابة العامة تلقت 521 بلاغاً أحالت 194 منها إلى القضاء، في حين يستمر التحقيق في 327 بلاغاً، وجرى رفع 165 دعوى إلى محكمة الجنايات، و12 إلى محاكم جزئية، والتحفظ على 17 دعوى. وأكد أن «التحقيقات الخاصة بجرائم المقابر الجماعية في ترهونة تسير بوتيرة ممتازة، وتحسّنت إجراءات الملاحقة المحلية والدولية، بعدما حثت السلطات الليبية الدول التي يوجد متهمون في القضية على أراضيها على تسريع إنهاء إجراءات تسليمهم».

ويعتبر الناشط الحقوقي عبد القادر المارغني، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «إصدار أول حكم بإعدام متورط بجرائم المقابر الجماعية في ترهونة، دليل على عزم السلطات القضائية المضي في هذا الملف. وقد يرتبط الأمر بتهدئة الرأي العام المحلي، لكنه على علاقة أيضاً بالضغوط التي يواجهها القضاء بسبب الاهتمام الدولي بملف المقابر، خاصة من قبل محكمة الجنايات التي خصصت فريقاً لتقصي الحقائق في شأن هذه الجرائم».

ومطلع مايو/أيار الماضي، أعلن المجلس الأعلى لحكماء وأعيان ليبيا تشكيل فريق عمل برئاسته وعضوية أعضاء في رابطة ضحايا ترهونة، للتواصل مع الجهات الحكومية والهيئة العامة للبحث عن المفقودين، وشدد على ضرورة إصدار السلطات القضائية مذكرات لتوقيف متهمين ومتورطين في جرائم المقابر، وضرورة الإسراع في استكمال التحقيقات مع المتهمين المعتقلين وإحالتهم إلى المحاكمة المختصة».

ويعتبر المارغني، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه رغم استياء ذوي الضحايا من بطء وتيرة التحقيقات والأحكام في قضية المقابر، لكنها تسير في تدرج منطقي ومقبول لدى السلطة القضائية، فمكتب النائب العام والمحاكم تعاملت بحكمة مع الإكراهات السياسية التي كانت تمارس ضغوطاً على أعمالها». ويشير إلى أن تصريحات النائب العام في يناير الماضي في شأن بدء الاتصال بالخارج لملاحقة المتهمين «يدل على أن انفراجاً فتح الطريق أمام حسم ملفات القضية التي لا يمكن أن تبقى مفتوحة مهما طال الوقت».

ويرى المارغني أن «زيارة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، مقابر ترهونة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي ثم تشكيله لجنة تقصٍ خاصة بالمقابر يدلان أيضاً على أن القضية أصبحت قضية رأي عام دولي، ويعطي للمحاكم والقضاء الليبي حماية ودعماً أكبر للتحرك فيها، ويبدو أن القضاء الليبي في طريقه نحو تنفيذ خطوات أخرى قد تطاول معسكر حفتر الذي لا يزال يحتضن العديد من شخصيات الكانيات».

فتح 280 قضية

في أغسطس/ آب 2022، أعلنت النيابة العامة في ليبيا أن القضاء فتح 280 قضية تتعلق بالمقابر الجماعية في ترهونة، وأحال عشراً منها إلى المحاكم، ووجّه تهم القتل والتعذيب والخطف والإخفاء القسري والسطو المسلح والسرقة إلى 20 متهماً. واكتُشفت أول مقبرة جماعية في ترهونة إثر انسحاب قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر منتصف عام 2021.

تحقيق

حلّ فصل الصيف وارتفعت درجات الحرارة بشكل كبير، الامر الذي يؤثر على الغزيين والمهجرين في خيام غالبيتها مهترئة، ويعاني الغزيون الامرّين وخصوصاً الجرحى منهم، والاطفال وكبار السن

خيام كأنها أفران

مهجرو غزة تحرقهم درجات الحرارة المرتفعة

غزة ـ **امجد ياغي**

في ظل ارتفاع درجات الحرارة في قطاع غزة، والتي تصل في بعض الأيام إلى 38 درجة مئوية، تزداد معاناة الغزيين في خيامهم المهترئة باكثريتها. وفي كلتا الحالتين، فإنها لا تحميهم من الحرارة والرطوبة ليل نهار. ويتزامن ارتفاع درجات الحرارة مع المجاعة التي يعاني منها الغزيون في معظم مناطق تجمعات المهجرين في مختلف مناطق القطاع. وتفشل محاولاتهم في تامين الغذاء والمياه الصالحة للشرب، وخصوصاً لدى كبار السن والأطفال الذين تزداد حالاتهم الصحية سوءاً. وتبدو المجاعة في المنطقة الجنوبية أخف قليلاً منها في المنطقة الشمالية، في ظل محدودية دخول شاحنات المساعدات منذ بداية الشهر الجاري، من جراء كميات الوقود القليلة التي في حوزة المنظمات الدولية، ما يمنعها من تشغيل الشاحنات. وفي النهاية، يواجه الجميع الجوع والحر في مختلف مناطق وجودهم وخيام لا ترحمهم من أشعة الشمس.

اعتاد الغزيون عدم توفر الكهرباء، لكنهم يحتاجونها لتشغيل وسائل التهوية. وفي الوقت الحالي، يبحث كثيرون عن قطع بلاستيكية أو خشبية لتهوية الأطفال والمسنين. حتى أن بعض الأطفال الرضع يبكون من شدة الحر، كحال الطفلة نور (7 أشهر) التي تناست والدتها شعورها بالحرارة الشديدة. وتسعى إلى التهوية لابنتها بواسطة صينية بلاستيكية حتى تنام. وأطلقت سوزان عبد المالك (30 عاماً) على طفلتها البكر اسم نور، لأنها ولدت في ظلام دامس في مدينة غزة وسط انقطاع التيار الكهربائي، وعلى أصوات القصف. لكن طفلتها لم تر النور منذ ولادتها بالمطلق. تستيقظ على أصوات القصف وهي خائفة وتبكي، وتحاول والدتها بكل الوسائل توفير وسائل التهوية لها. تقول لـ «العربي الجديد»: «لم أعد أشعر بشدة الحر. أصبّ كل تركيزي مع طفلتي ووالدتي التي تعاني من شدة الحر وتشعر بالاختناق. النساء هنّ الضحية الأكبر بسبب وجودهن في الخيام، ويجب عليهنّ تقديم الرعاية للأطفال في الخيام، في ظل محدودية الخروج، باستثناء شاطئ البحر، عدا عن محاولة تحمّل كل هذه المعاناة اليومية».

تضيف: «يخرج زوجي كل يوم للحصول على قنينة بلاستيكية. واستخدمها للتغسيل لطفلتي بسبب عدم وجود حفاضات وغيرها من مقومات النظافة. أخاف عليها من العدوى علماً أنها أصيبت خلال الأشهر الماضية بأمراض الشتاء، حيث كنا نقيم في إحدى المدارس في مدينة رفح».

ويعمد عدد كبير من الرجال والأطفال للنوم خارج الخيام عمّا النسمات تخفف عنهم قساوة الحر في الخيام المغلقة. ويحرص إلياس الفراني على النوم يومياً على مقربة من خيمته مع أطفاله، وقد خصص الرجال في المنطقة مساحة رملية يضعون فيها فراشهم ليناموا هرباً من حرارة الخيام، ويواجهون صعوبة في النوم في الخارج. ويقول لـ «العربي الجديد»: «أصبح الرجال ينامون خارج الخيام علّهم ينعمون بالهواء الطلق. لكننا نعاني بسبب البعوض، وخصوصاً أن أكوام النفايات قريبة منا. بذلك، أصبحنا بين نارين: نار النوم في الخارج والبعوض والروائح الكريهة، ونار الفرن داخل الخيمة. وما من مصادر تهوية لكننا نحتاج إلى النوم». ويشدد الفراني على أن عدداً كبيراً من الأسر لا يزال بحاجة إلى خيام في ظل النقص الحاد واضطرار بعض الناس إلى شرائها، ومنها أنواع ليست مهيأة لتحمل هذه الحرارة وفترة الإقامة الطويلة. يضيف: «بعض أنواع الخيام القماشية تحبس الحرارة، على غرار خيمتي. والجلدية أيضاً تحبس الحرارة. ونساؤنا موجودات داخل الخيمة ولا يستطعن الشعور بالحرية داخلها أو فتحها للتهوية لأن الخيام متلاصقة».

لكن معاناة المرضى والجرحى منهم أكثر صعوبة. داخل الخيام عدد من الجرحى الذين يحتاجون إلى تنظيف الجروح بشكل مستمر. إلا أن ارتفاع درجات الحرارة يؤثر على جروحهم ليعانوا الأمرّين. تخفف عنهم البعض بشكو قلة توفر المواصفات الطبية في العيادات الطبية للجرحى، وهو ما حصل مع المصاب محمد دياب. الأخير هو أحد الذين يتلقون العلاج في إحدى الخيام القريبة من نقطة طبية شمال منطقة المواصي كل يومين، بسبب جروحه الكبيرة. إلا أنه لا يحصل على علاج مناسب للحرق. ويتحدث عن صعوبة العيش في ظل الحرارة المرتفعة والتعرق وانعدام التهوية المناسبة لساقه. من جهة أخرى، فهو لا يستطيع النوم خارج الخيمة بسبب جروحه، بناء على نصيحة الطبيب. يقول لـ «العربي الجديد»: «أعيش في فرن وليس خيمة. في بعض الأحيان، أعجز عن التنفس جيداً يومياً. أذهب إلى شاطئ البحر. لكن الرطوبة مضرة أيضاً بالإضافة إلى الحرارة المرتفعة. وحين أعود إلى البيت، لا أجد مياهاً للاغتسال. بالكاد تتوفر زجاجة مياه صغيرة. أجد صعوبة بالغة خلال الاستحمام، إذ يجب ألا تصل المياه إلى جروح ساقي».

أمراض خطيرة

وبحسب بيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطيني «أونروا»، استناداً إلى عياداتها والنقاط الطبية الموجودة بين مناطق تجمع النازحين، فقد رصدت وفاة ثلاثة أطفال على الأقل بسبب موجة الحر في قطاع غزة بين إبريل/ نيسان وحتى الشهر الجاري في مناطق مختلفة، مشيرة إلى أن الأرقام قد تكون أكثر. لكن يصعب في بعض المناطق الوصول إلى النقاط الطبية. ويشدد عدد من الأطباء في قطاع غزة على أن الأمراض تهدد الغزيين بسبب ارتفاع درجات الحرارة والعيش في الخيام، وخصوصاً الحمى التي تجد من الحرارة المتزايدة بيئة ملائمة للعدوى. يضاف إلى ما سبق ضعف جهاز المناعة لدى الكثير من الغزيين بسبب سوء التغذية وقلة النظافة. ويلفت الطبيب المتخصص في أمراض المعدة مجدي حسونة، إلى أن الإصابة بهذه الأمراض تزيد من نسبة الوفيات بين الأطفال. ورصد عدد كبير من أمراض الصيف الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة، لكنها ليست خطيرة في الوقت الحالي، ومنها ضربة الشمس والإجهاد الحراري والإنهاك الحراري والتشنج الحراري (نوبة الحمى). وتنتشر الحمى بين الأطفال بالإضافة إلى مرض الكوليرا الذي بدأ ينتشر أخيراً بصورة كبيرة.

ويقول حسونة لـ «العربي الجديد»: «أصبح الغزيون الذين يعيشون وسط الحر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والذين يعانون من سوء التغذية، أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المنقولة نتيجة الاكتظاظ والحرارة. فبعد الخلاص من أمراض الشتاء وابرزها الإنفلونزا، أصبحوا على موعد مع أمراض الصيف التي تنتقل في بعض الأحيان بصورة أسرع من أمراض الشتاء، وتتضاعف معاناتهم من جراء سوء التغذية وضعف المناعة لدى الأطفال، وخصوصاً الأطفال حديثي الولادة الذين لم يتجاوزوا العام الواحد». ويتوقع «ارتفاع أعداد الوفيات بسبب الحرارة الشديدة».

نقص المياه

يحاول الغزيون مواجهة الحر من خلال مواصلة البحث عن المياه في ظل النقص الكبير بسبب الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية والآبار، ما يساهم في تفاقم البؤس. دمر الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 150 بئراً منذ بداية العدوان الإسرائيلي على القطاع، كانت آخرها آبارٌ عديدةٌ في مدينة رفح، وخانيونس التي دمرت منها أثناء العملية العسكرية الواسعة على المدينة بين يناير/ كانون الثاني وحتى بداية إبريل/ نيسان. ويوجد المهجرون في أكبر نقطة تجمع وهي منطقة المواصي وأدخل الاحتلال الإسرائيلي وقوداً لمصلحة المنظمات الدولية في المنطقة، والتي ادت إلى تشغيل آبار محدودة لتوصيل المياه للغزيين. لكنها لم تؤد إلى تحسين الواقع بالمطلق كون المياه تصل إلى مناطقهم مرة في الأسبوع. ويجد الناس صعوبة في رفعها داخل الخزانات بسبب عدم توفر كهرباء، فيقفون في طوابير طويلة لتعبئة المياه.

المياه القليلة تخفف من شدة الحرارة (محمد الحجار)

3500
هو عدد الأطفال المهددين بالموت جراء سوء التغذية في قطاع غزة.

كعك العيد أقل حضوراً في مخيم عين الحلوة

أثرت الحرب في غزة وجنوب لبنان على استقبال المخيمات الفلسطينية لعيد الأضحى، فلا بهجة للعيد هذا العام

صيدا ـ **انتصار الدنان**

اعتادت النساء الفلسطينيات قبل أيام من حلول عيد الأضحى، إعداد كعك العيد. وبعد لجوء الفلسطينيين إلى لبنان وتشتتهم في مناطق متفرقة وسكنهم في مخيمات منها مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا (جنوب لبنان)، عملت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» على توفير المواد للاجئين، من طحين وسمن وزيت وحليب وغيرها. وتقول حسنة شحادة، المتحدرة من قرية عرب الزبيد في قضاء صفد، إنها كانت تعتمد على هذه المساعدات لإعداد الكعك. تضيف: «كانت النساء في فلسطين يعددن حلوى المقروطة الفلسطينية المعروفة (تتكون المقروطة من الطحين والسمن واليانسون والسمسم وتُحشى بعجوة التمر المخلوط مع اليانسون والقرفة والسمسم والمعجون بزيت الزيتون)، وقد تعلمتها من والدتي وعلمتها لابنتي». مع بداية اللجوء والسكن في المخيمات، حافظت معظم النساء على إعداد حلوى المقروطة وكعك العيد. في كل يوم، كن يجتمعن بعضهن مع بعض في بيوت إحدى النساء لإعداد الكعك. وتوضح شحادة: «كنا عندما نسير في شوارع المخيم، نشم نحن الأطفال رائحة الكعك تفوح من البيوت، لكن الأحوال تغيرت اليوم ويحول الوضع الاقتصادي دون إعداد الكعك والحلويات في البيوت، وصارت العائلات تكتفي بشراء القليل منه على عكس الماضي. وكانت كمية الكعك تكفي العائلة لأربعة أو ستة أشهر، ويتشارك الجيران الكعك بعضهم مع بعض».

تتابع شحادة أن «ما يحصل في غزة من إبادة جماعية ضد أهلنا في فلسطين حال دون فرح الناس بالعيد. عزف كثيرون عن شراء الحلوى أو إعدادها تضامناً مع أهل غزة. وبسبب الأوضاع الاقتصادية التي نعيشها، فكرت في فتح مطبخ لإعداد حلوى المقروطة وكعك العيد. ومع الوقت، تطور عملي وصرت أعد المناسف والمعجنات بحسب الطلب، بالإضافة إلى إعداد الكعك».

وقبل افتتاح المطبخ، كانت تعد الطعام في البيت، لكن في ظل كثرة الطلبات، «لم يعد عملي بيتي احتياجات العمل، فاستأجرت محلاً صغيراً. لم يعد غالبية الناس يعدون الكعك في البيت بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تتدهور متسارعة. وفي الوقت نفسه، لا يشعرون بقدوم العيد من دون كعك كونه عادة قديمة ومتوارثة. لذلك، لا غنى عنه كونه من الأساسيات، ويقدم ضيافة للمهنئين في العيد»، بحسب شحادة.

وتقول شحادة: «كان الناس في السابق يعدون الكعك بكميات كبيرة، لكن الأوضاع الاقتصادية الصعبة غيرت كل شيء، بالإضافة إلى العدوان الإسرائيلي المستمر في قطاع غزة. يعجز الأهالي عن الناي بأنفسهم عما يحصل في القطاع، بل إنهم مضطرون إلى شراء الكعك من أجل الأطفال. فالعيد للأطفال عبارة عن كعك وملابس جديدة». تتابع: «في السابق، كانت النساء يعددن الكعك قبل العيد بخمسة عشر يوماً، وغالباً ما تتعاون الجارات في ذلك. ولا تنسى النساء توزيع الكعك على العائلات غير القادرة على شرائه أو اقتنائه».

في السابق، لم تكن النساء توصي أحداً بإعداد الكعك، وكن يحرصن على إعداده بأنفسهن. لكن اليوم، تبدلت الأحوال، وبدأت عادة إعداد الكعك في البيوت تتلاشى، وصارت النساء يوصين من لديه فرنٌ أو الأشخاص الذين يعدون الحلويات إعدادها بهدف توفير الجهد والمواد والوقت. صرن يشترين حلوى العيد بحسب حاجاتهن. يشار إلى أن النساء كن يعددن الكعك في «اللجن»، وهو وعاء كبير توضع فيه مواد الكعك لخلطها وعجنها. وكانت المواد الأساسية لإعداد الكعك متوفرة في البيوت، خصوصاً أنها مقدمة من «أونروا» في إطار المساعدات التي تحصل عليها العائلات. أما اليوم، فقد بات على من يريد إعداد الكعك شراء هذه المواد كونها مكلفة جداً. وليس في استطاعة الجميع تامينها. لذلك، صارت النساء يفضلن شراء كميات قليلة.

يأتي عيد الأضحى هذا العام حاملاً معه غصة. لا يشعر الناس بالسعادة بسبب ما يشهده قطاع غزة واهله. تقول شحادة: تضيف: «خلال السنوات السابقة، كنا نمشي في شوارع المخيم ونشعر بالعيد وتشم رائحة الكعك، ونرى البهجة والزينة في الشوارع، ونرى ضحكات الأطفال على وجوههم. أما اليوم، فقد غابت هذه المظاهر جراء الحزن الشديد على غزة. يضاف إلى ما سبق سوء الأوضاع الاقتصادية في ظل الأزمة المالية التي شهدها لبنان والتي لا تزال تداعياتها مستمرة، كما أن الحرب في جنوب لبنان لها تاثيرها على الناس. لذلك، الفرحُ بالعيد منقوص، ولا يمكننا أن نبتسم مجدداً إلا بعد توقف الحرب في غزة».

تعد كعك العيد في البيت رغم الأحوال الصعبة (العربي الجديد)

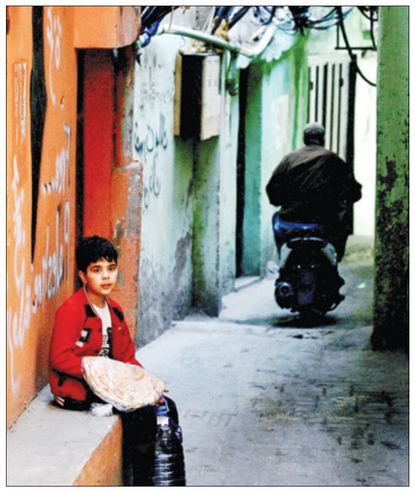

تعاني المخيمات الفلسطينية جراء الأزمة الاقتصادية (جوزيف عيد/ فرانس برس)

> يصعب على الغزيين توفير المياه رغم الحرارة المرتفعة

حرب اليمن تزيد حالات انتحار الأطفال

يشهد اليمن ارتفاعاً في حالات انتحار الأطفال نتيجة الحرب التي فرضت عليهم العيش في ظروف صعبة وسط انعدام الأمان والموت والعنف، عدا عن اضطرارهم إلى تحمل مسؤوليات كثيرة

فخر العزب

قبل فترة، أقدمت الطفلة حنين (11 عاماً) على الانتحار بعدما رمت نفسها من الدور الخامس في العمارة التي تسكن فيها مع أسرتها في حي السنافر التابع لمديرية المنصورة في مدينة عدن جنوب غرب اليمن. وكان السبب تراجع معدلها في المدرسة بمقدار درجتين فقط عن المعدل النهائي الذي اعتادت الحصول عليه خلال سنوات دراستها السابقة. أحد أقارب حنين الذي اشترط عدم الكشف عن هويته، يقول لـ «العربي الجديد» إن «حنين تنتمي إلى أسرة فقيرة، وتحرص الأم دائماً على متابعة بناتها في المدرسة، وسألت حنين عن دفتر العلامات الدراسية، فأجابتها بأن المدرسة لم تعطهم النتائج بعد. ذهبت الأم إلى المدرسة لتتأكد، وأخبرت التلميذات حنين أن أمها موجودة في إدارة المدرسة، فعادت الطفلة إلى البيت وصعدت مع دفاترها وكتبها وحقيبتها إلى الطابق الخامس، وقالت لشقيقتها (15 عاماً) إنها سترمي الحقيبة ونفسها من فوق، وهذا ما حصل فتوفيت على الفور». أما الطفل زياد (اسم مستعار)، الذي لم يتجاوز عمره التسع سنوات، ويعيش في منطقة اشتباكات بين الجيش اليمني وجماعة أنصار الله الحوثيين، فقد قتل والده خلال قتاله في الجبهة. ولأن زياد أكبر أخواته، اضطر إلى تحمل مسؤولية أسرته التي فقدت معيلها. ترك الدراسة واضطر إلى العمل لتأمين قوت أسرته، إلا أنه شعر بأنه غير قادر على تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه. واقع جعل زياد يعاني من أزمة نفسية واكتئاب، حاول الانتحار قبل أن ينقذه أبناء المنطقة الذين جمعوا مبلغاً من المال وأخذوه إلى الطبيب النفسي لتلقي العلاج. خضع للعلاج لفترة في مدينة عدن جنوب اليمن.

وتماثل للشفاء، وبقي تحت رقابة واهتمام أبناء المنطقة الذين أنشأوا مشروعاً صغيراً لزياد هو عبارة عن محل لبيع الخضار والفاكهة. استمرار الحرب في اليمن منذ تسع سنوات ضاعف من حجم الآثار النفسية التي انعكست على سلوكيات الأطفال، وتسببت لهم بصدمات نفسية وصولاً إلى الانتحار. ويقول الطبيب المتخصص في الاضطرابات النفسية والعقلية وعلاج الإدمان، سعيد القدسي، الذي أشرف على علاج زياد، لـ «العربي الجديد»، إن هناك عدداً من الأسباب التي قد تدفع الطفل للانتحار، مثل تحمل المسؤولية في سن الطفولة، أو تعاطي الطفل للمواد المخدرة مثل الحشيش ومخدر الشبو أو المواد المنبهة مثل القات، والصحبة السيئة، أو تعرض الطفل للتحرش أو الاغتصاب، بالإضافة إلى انفصال الأبوين وإهمال الأطفال وعدم مراقبتهم».

يضيف القدسي أن «الحروب تؤثر بشكل كبير على نفسية الطفل، إذ تحرمه من عيش طفولته بسلام. في المقابل، يعيش ظروفاً قاسية تجعله عدوانياً. وفي النتيجة، يعجز عن متابعة تعليمه وتطوير نفسه، ويشعر بخوف وقلق واكتئاب، ويعاني بعضهم تأخراً في النمو العقلي والبدني والعاطفي، وصعوبة في الاندماج في المجتمع، وعجزاً عن بناء روابط عاطفية مع الآخرين، ويصبحون غير قادرين على التعامل مع المجتمع». كما يشير القدسي إلى أن حماية الأطفال من الانتحار تتم من خلال توفير الرعاية الصحية المناسبة، واحتواء الأطفال، ومراقبة الأهل، وتوفير التعليم المناسب وبيئة العيش الخالية من أي عوامل يمكن أن تؤثر على الصحة النفسية للطفل. مشاهد الحرب التي تشهدها البلاد عمّقت ثقافة العنف لدى الأطفال الذين يقلدون مشاهد الحرب، عدا عن نظرتهم السوداوية لكل ما حولهم. كما أن الحرب تؤدي إلى ابتعاد الأطفال من التعليم، وتفقدهم الشعور بالأمان، وتزيد من مشاعر الإحرام والانتقام لديهم. ويتعرض مئات الآف الأطفال في اليمن لتأثيرات نفسية مختلفة نتيجة الحرب، ويعانون من القلق والخوف المستمر والاكتئاب والاضطراب ثنائي القطب، والاضطراب الانفجاري المتقطع، والانفصام، والصدمات النفسية والعصبية، وما سبق تأثير كبير على الأطفال على المدى الطويل، ما قد يدفع الأطفال إلى الانتحار. من جهته، يقول مسؤول العلاقات العامة في وزارة الداخلية اليمنية، العقيد فيصل العديني، لـ «العربي الجديد»، إنه ما من إحصائيات دقيقة عن عدد حالات انتحار الأطفال في اليمن، وخصوصاً أنه لا يتم التبليغ عن معظم هذه الحوادث. وعلى الرغم من غياب الإحصائيات الرسمية، إلا أن وسائل الإعلام تنشر أخباراً تتعلق بإقدام أطفال على الانتحار مراراً. في يناير/ كانون الثاني 2022، أقدم طفل يدعى س. أ (15 عاماً)، في عزلة خولان بمديرية مذيخرة جنوب غربي محافظة إب وسط اليمن، على الانتحار في ظروف غامضة. وفي مارس/ آذار 2022، أقدم طفل على الانتحار في إحدى مناطق وافع التابعة لمحافظة لحج جنوبي البلاد، بسبب تعرضه للضرب من قبل أسرته.

وفي قرية ذي يزن في مديرية الشعر في محافظة إب وسط البلاد، عثر على طفلين مشنوقين في ظروف غامضة. الطفل علي عبد الإله محمد عبده المحن (13 عاماً) اختفى فجأة قبل العثور عليه مشنوقاً في سيارة والده. كما عثر على الطفل محسن محمد بن محمد المحن (12 عاماً)، أحد أقارب المحن، مشنوقاً ومعلقاً في إحدى ستائر المنزل الذي تسكن فيه أسرته وقد لُفّت الستارة حول عنقه.

وفي مايو/ أيار 2022، عثر على الطفل أ. ع (12 عاماً) مشنوقاً في منطقة الحمادي في مديرية مذيخرة جنوب غربي محافظة إب. وفي سبتمبر/ أيلول 2022، أقدم طفل يدعى ب. أ (12 عاماً)، وهو من أبناء منطقة صهبان في مديرية ريف إب، على الانتحار من خلال إطلاق النار من بندقية على قلبه ليتوفى على الفور. وفي أكتوبر/ تشرين الأول عام 2022، انتحر الطفل محمد مطيع محمد هادي (12 عاماً) في منطقة الحصيلين في محافظة لحج. ونهاية عام 2022، أقدمت الطفلة رغد على الانتحار في منطقة حوض الأشراف وسط مدينة تعز. وفي يناير/ كانون الثاني 2023، انتحر طفل في عزلة العزاعز التابعة لمديرية الشمايتين بريف تعز، وآخر من خلال إطلاق النار على نفسه في منزله في منطقة عصيفرة شمال مدينة تعز. وفي نهاية يناير/ كانون الثاني 2023، أقدم الطفل كريم عبد الكريم محمد (12 عاماً)، القاطن في حي الجمهوري في تعز، على الانتحار عن طريق خنق نفسه بقطعة قماش. كما أقدم الطفل عمار خالد إسماعيل (16 عاماً)، والقاطن في حارة الدار في بئر باشا، على الانتحار عن طريق لف حبل على رقبته وربطه على خشبة باب في حوش المنزل، ما أدى إلى وفاته على الفور. وفي فبراير/ شباط 2023، أقدم الطفل مطيع خالد البحري (16 عاماً) على الانتحار شنقاً في منطقة حبابة في مديرية ثلاء في جنوب مدينة عمران شمالي البلاد.

وفي إبريل/ نيسان 2023، أقدم الطفل م. س (عشر سنوات) على الانتحار في حي مذبح وسط صنعاء، بعدما شنق نفسه تحت عمارة سكنية. وفي يوليو/ تموز 2023، أقدم طفلان على الانتحار في مدينة يافع محافظة لحج في حادثتين منفصلتين. كما شنق الطفل بدر عبد الرب قاسم (12 عاماً) نفسه بواسطة حبل معلق ما أدى إلى وفاته. كما أقدم الطفل محمد ياسر محمد أحمد الذي يسكن في قرية آل بن سعن في لبعوس، على الانتحار عن طريق لف حبل على رقبته ما أدى إلى وفاته على الفور. وفي يوليو/ تموز 2023، أقدم الطفل أحمد الحسيني (14 عاماً) على الانتحار بسبب وضع أسرته المعيشي وعجزها عن توفير الطعام، وذلك في محافظة عمران شمالي البلاد. وفي أغسطس/ آب 2023، عثر أهالي منطقة وادي حنا في مديرية جبل حبشي في ريف تعز على الطفل إبراهيم محمد أمين (12 عاماً)، مشنوقاً فوق شجرة أمام أحد المنازل، وذلك بعد أيام على إقدام طفلة على شنق نفسها في منطقة العدف في المديرية ذاتها. كما أقدم طفل (13 عاماً)، وهو من قرية جوحان شمال في ريف تعز، على الانتحار. إبراهيم الزبيري، عم الطفل جهاد الذي انتحر في قرية جوحان في عزلة قدس بريف تعز، يقول لـ «العربي الجديد» إن الطفل جهاد (13 عاماً) كان يلعب مع أقرانه في القرية، ودخل في عراك مع أطفال من أقاربه. وحين عاد إلى المنزل، تعرض للضرب من قبل والدته فأقدم على الانتحار، مشيراً إلى أن المنطقة شهدت عملية انتحار مشابهة في القرية المجاورة قبل بضع سنوات. إلى ذلك، تقول رئيسة منصة إكسير المتخصصة في قضايا الطفولة، آية خالد، لـ «العربي الجديد»، إن وسائل التواصل الاجتماعي هي أحد أسباب إقدام الأطفال على الانتحار، بالإضافة إلى الألعاب الإلكترونية، إذ يحاول الطفل تطبيق ما يلعبه أو يعيشه، عدا عن أعمال العنف والجرائم التي تتكرر بشكل يومي، بالإضافة إلى سهولة الحديث في البلاد عن الموت والقتل والانتحار».

وتشير إلى أن الطفل اليمني اليوم يعيش واقعاً سيئاً على كل المستويات، وأسوأ بيئة حالياً للأطفال هي البيئة اليمنية. فطفلنا اليوم يعيش واقعاً صعباً على المستويات النفسية والصحية والتعليمية والاجتماعية. الطفل اليمني يدفع ثمن حرب لا علاقة له بها، وقد حرم من كل الحقوق البسيطة المكفولة له قانونياً وحقوقياً. وكل يوم وضعه يسوء أكثر نتيجة استمرار الحرب». وترى أن حماية الأطفال تتمثل في تجنيبهم الصراعات التي لا علاقة لهم فيها. «نرجو أطراف الصراع إخراج الأطفال من الدائرة المستهدفة في الحرب. فالطفل يحتاج إلى بيئة أسرية وجو عائلي هادئ يمكنه من العيش باستقرار بعيداً عن الحرب في الخارج. يحتاج الطفل إلى حضن أسرة من دون خلافات مستمرة تفقده توازنه العاطفي». من جهته، يقول ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في اليمن، بيتر هوكنز: «قُتل وجُرح أكثر من 11000 طفل في اليمن (3774 قتيلاً و7245 جريحاً حتى ديسمبر/ كانون الأول 2022) منذ تصاعد النزاع في مارس/ آذار 2015، وهذه هي الأرقام التي تمكنت الأمم المتحدة فقط من التحقق منها»، لافتاً إلى أن «إجمالي عدد الأطفال المحتاجين للمساعدة في اليمن هو 11,1 مليوناً، أي أن أربعة من كل خمسة أطفال في اليمن بحاجة للمساعدة». وبحسب تقرير أممي نشر نهاية عام 2022، أظهرت إحصاءات أن أعداد ضحايا حرب اليمن من الأطفال ارتفعت إلى 11 ألفاً بينهم أكثر من 3700 قتيل، فيما ارتفعت أعداد الأطفال المجندين إلى حوالي 4 آلاف بينهم 91 فتاة. وأشارت يونيسف في تقريرها إلى مقتل 3774 طفلاً وإصابة 7245 آخرين.

فرضت الحرب مسؤوليات كثيرة على الأطفال اليمنيين (عيسى أحمد/ فرانس برس)